

28 January 2014

Arabic

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة ١٣٠٣

المعقودة في قصر الأمم، جنيف، يوم الثلاثاء، ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، الساعة ١٠/٠٥

الرئيس: السيد إفياتار مانور (إسرائيل)



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.17-02896(A)



* 1 7 0 2 8 9 6 *

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعلن افتتاح الجلسة العامة ١٣٠٣ لمؤتمر نزع السلاح.

قبل أن نبدأ، أود أن أرحب ترحيباً حاراً بالزملاء الجدد الذين تولوا مسؤولياتهم بصفقتهم ممثلين لحكوماتهم في المؤتمر: السفير بيدرو موتا بينتو كويلو من البرازيل والسفير فانتشيج بوريفدوري من منغوليا والسفير يوري كليمنكو من أوكرانيا.

وباسم المؤتمر وباسم حكومة بلدي، أود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أؤكد لكم كامل تعاوننا معكم ودعمنا لمهامكم الجديدة.

واسمحوا لي الآن أن أنتقل إلى الطلبات الإضافية المقدمة من دول غير أعضاء في المؤتمر للمشاركة في أعمالنا خلال دورة عام ٢٠١٤. والدول التي قدمت طلبات منذ الجلسة العامة المعقودة يوم الثلاثاء الماضي هي بروني دار السلام والدانمرك ومالطة. وهذه الطلبات معروضة عليكم حالياً في الوثيقة CD/WP.577/Add.1، التي تتضمن جميع الطلبات التي تلقتها الأمانة حتى الساعة الرابعة من بعد ظهر يوم أمس، ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤. وأي طلبات وردت من دول غير أعضاء بعد ذلك التاريخ ستقدم إليكم للنظر والبت فيها في الجلسة العامة المقبلة. فهل لديكم أية تعليقات على هذه الطلبات؟ وهل لي أن أعتبر أن المؤتمر قرر دعوة هذه الدول للمشاركة في أعمالنا وفقاً للنظام الداخلي؟

وقد تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود الآن أن أطلعكم على مشاوراتي منذ اجتماعنا الأخير.

لقد استمعنا جميعاً إلى رسالة الأمين العام للأمم المتحدة ودعوته في الأسبوع الماضي في جلستنا العامة، وتدعو الرسالة في جوهرها مؤتمر نزع السلاح إلى اتخاذ إجراءات. وأود أن أشير أيضاً إلى أنه وصف الفريق العامل غير الرسمي بأنه محاولة مبتكرة من أجل اتخاذ خطوات متواضعة إلى الأمام، كما دعا المؤتمر إلى استئناف أعماله الموضوعية. وأعتبر رسالتي الأمين العام هاتين خريطة طريق لي، وأعزم تنفيذ ولايتي والوفاء بها بالكامل. وفي هذا الصدد، أركز حالياً على تقديم برنامج عمل إلى المؤتمر. ويهمني أن أؤكد أنني أواصل مشاوراتي الثنائية مع البعثات، ومن المقرر أن نعقد مشاورات في هذا الأسبوع أيضاً. ومع ذلك، أود أن أوضح أيضاً أنه سيأتي وقت سأضطر فيه إلى تقييم جهودي وأن أقرر ما إذا كان بوسعي التوصل إلى توافق في الآراء بشأن برنامج عمل رئاسي. فإذا أدركت أنني لا أستطيع ذلك، سأشرع في تمديد عمل الفريق العامل غير الرسمي.

وأود أن أؤكد لجميع الدول الأعضاء ولجميع زملائي أنني أؤمن بمبدأين أساسيين. مبدأي الأول هو المصادقية ومبدئي الثاني هو الثقة. ويهمني أن نحافظ على مصداقية الرئاسة. ويهمني أن تعلموا عندما أبلغكم بعدم قدرتي على التوصل إلى توافق في الآراء بأنني بذلت بالفعل كل جهد ممكن للتوصل إلى اتفاق؛ وعندي ثقة في نفسي بأنني أفعل ما هو حق، وإنني مقتنع بأن السبيل الوحيد للمضي قدماً في إعطاء هذه الهيئة برنامج عمل سيكون من خلال تمديد ولاية الفريق العامل غير الرسمي. والاستمرارية مهمة، والقرار الذي اتخذته المؤتمر في آب/أغسطس الماضي برئاسة العراق سيكون المبدأ التوجيهي لنص القرار المتعلق بتمديد ولاية الفريق العامل غير الرسمي. ولكنني لم أصل إلى ذلك بعد. فأنا أواصل مشاوراتي، ولكن يتعين اتخاذ قرار، وبوسعي أن أؤكد لكم أنني لن أقتاعس في التوصل إلى ذلك القرار. وقد سمعت رسالة الأمين العام وسوف أستجيب لها.

وبالتوازي مع جهودنا بشأن برنامج العمل، نواصل، بالتعاون مع الرؤساء الخمسة الآخرين لهذه الدورة، وضع جدول زمني منظم للأنشطة. وهذا جهد مشترك ويعمل ممثلونا الدائمون معاً من أجل إعداد هذا الجدول الزمني للأنشطة الذي نأمل أن يمهّد الطريق أمام المؤتمر لاستئناف أعماله الموضوعية. وهذه هي خارطة الطريق التي سأسير عليها، وهذا هو نطاق تقريرتي إليكم هذا الصباح.

وأعود الآن إلى قائمة المتكلمين لهذا اليوم. وأعطي الكلمة الآن لممثل منغوليا، السفير فاتشيج بوريفدوري.

السيد بوريفدوري (منغوليا) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، بما أنني آخذ الكلمة لأول مرة خلال رئاستكم، أسمحوا لي أن أتقدم إليكم بأحر التهاني على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح وأن أؤكد لكم دعم وتعاون وفدي الكاملين.

وإنه حقاً لشرف لي أن ألقى كلمة في المؤتمر وأن أمثل منغوليا في هذا المحفل الموقر. وإنني أشعر بشرف تولي مهامتي في هذا المنصب الجديد خلال هذه الفترة التي تجدد فيها الأمل في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة. وأتطلع إلى العمل معكم ومع الرؤساء الخمسة الآخرين لعام ٢٠١٤ وكذلك مع جميع زملائي والمندوبين الموقرين في هذه الهيئة الهامة للإسهام في إيجاد عالم أكثر سلاماً وأمناً وازدهاراً.

كما أود أن أثني على الجهود الدؤوبة التي بذلتها خلال الأسابيع الأولى من دورة عام ٢٠١٤ بهدف تأمين بداية إيجابية لأعمال المؤتمر. وعدم إحراز تقدم منذ عهد طويل في مجال نزع السلاح لم يحل فقط دون إحراز تقدم في مجال السلم والأمن الدوليين، بل أدى أيضاً إلى تقويض ثقة المجتمع الدولي في الآلية المتعددة الأطراف لنزع السلاح.

وفيما أتحدث بإيجاز عن أفكار وفد بلدي بشأن مؤتمر نزع السلاح، يسرني أن ألاحظ أن الأولوية العليا المعطاة للقضايا الأساسية المدرجة في جدول أعمال المؤتمر لا تزال على مستواها.

وإن الجمود الحالي في المؤتمر أمر غير مقبول. ولذلك، نرحب بقرار إنشاء فريق عامل غير رسمي لإعداد برنامج عمل. وما زلنا نأمل في أن يكون خطوة إيجابية في الاتجاه الصحيح وأن يساعد في إرساء أساس للمؤتمر لاستئناف أعماله الموضوعية التطلعية. وهو أيضاً مؤشر على الهدف المشترك، أي ضرورة التوصل إلى برنامج عمل توافقي في أقرب وقت ممكن.

ونعتقد أن دورة استثنائية رابعة للجمعية العامة تكرر لنزع السلاح ستكون لديها السلطة والشرعية لإجراء استعراض شامل لعمل آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح بأكملها، بما في ذلك مؤتمر نزع السلاح. ولذلك تؤيد منغوليا الإسراع في عقد دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة المكرسة لنزع السلاح.

وسنواصل المشاركة بنشاط في تحقيق هدي نزع السلاح النووي وعدم الانتشار. وفي هذا الصدد، نشيد بالنتائج التي توصلت إليها اللجنة الأولى للجمعية العامة للأمم المتحدة في العام الماضي واعتماد قرارات منها القرار ٣٢/٦٨ الذي يرحب بانعقاد الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بنزع السلاح النووي في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣. ونؤيد صون وتعزيز معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بوصفها أداة رئيسية متعددة الأطراف في هذا المجال. ونؤيد وفد بلدي بدء مفاوضات في وقت مبكر بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية في

إطار برنامج عمل متوازن. ونرى أن المعاهدة المقبلة يمكن أن تخدم هدي نزع السلاح النووي وعدم الانتشار.

ومنغوليا، بصفتها أحد الأعضاء الفاعلين بين الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، تؤيد تعزيز المناطق القائمة وإنشاء مناطق جديدة. وقد أجريت أول دراسة شاملة عن المناطق الخالية من الأسلحة النووية قبل ٣٨ عاماً في عام ١٩٧٥. ونعتقد أن انقضاء قرابة أربعة عقود منذ ذلك الحين، وحدوث تغيرات جذرية، بما في ذلك نهاية الحرب الباردة، أمر يستحق دراسة شاملة جديدة. وهذه الدراسة سوف تذكى الوعي بأهمية المناطق الخالية من الأسلحة النووية وقد تكون مفيدة في تشجيع إنشاء هذه المناطق في المناطق المضطربة مثل الشرق الأوسط وشمال شرق آسيا.

وفي عام ٢٠١٢، وقعت الدول الخمس الحائزة لأسلحة نووية إعلاناً مشتركاً يقدم ضمانات إضافية بشأن مركز الدولة الخالية من الأسلحة النووية لمنغوليا. وبذلك التزمت باحترام هذا المركز وعدم الإسهام في أي عمل من شأنه أن ينتهك هذا المركز. ومنغوليا مستعدة لمواصلة العمل من أجل إضفاء الطابع المؤسسي على هذا المركز. وقد طلبت الجمعية العامة، في قرارها ٥٢/٦٧ المعنون "أمن منغوليا الدولي ومركزها كدولة خالية من الأسلحة النووية" من الأمين العام والأمم المتحدة تقديم المساعدة لمنغوليا في تنفيذ القرار. وبالتالي، ستقوم منغوليا بالاتصال بمركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في آسيا والمحيط الهادئ للمشاركة في تنظيم مؤتمر إقليمي في منغوليا في عام ٢٠١٤ بشأن الأمن في شمال شرق آسيا، بما في ذلك مسائل الأمن النووي. وبفضل خبرتنا في ضمان أمننا بالوسائل السياسية والقانونية في المقام الأول، فإننا على استعداد لمشاركة الآخرين خبرتنا. وآمل أن يتعاون المركز الإقليمي مع منغوليا.

وهذا من شأنه أن يشكل إسهاماً ملموساً من منغوليا في هدف إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. وعلاوة على ذلك، تلتزم منغوليا أيضاً بمسائل هامة أخرى في جدول أعمال نزع السلاح، مثل منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، وزيادة عدد أعضاء المؤتمر وتعزيز تفاعل المؤتمر مع المجتمع المدني.

وتأمل منغوليا بإخلاص أن يتمكن مؤتمر نزع السلاح من تنشيط أعماله مجدداً والاضطلاع مرة أخرى بالدور المناط به واستئناف مهمته الرئيسية المتمثلة في التفاوض بشأن معاهدات نزع السلاح المتعددة الأطراف.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل منغوليا على كلمته وعلى الكلمات اللطيفة التي وجهها إلى الرئيس. وأعطي الكلمة الآن لممثلة نيوزيلندا، السفيرة ديل هيغي.

السيدة هيغي (نيوزيلندا) (تكلمت بالإنكليزية): يسرني أن أنضم إليكم، سيدي الرئيس، وإلى الزملاء هنا في جنيف، القدامى منهم والجدد، إذ يدخل مؤتمر نزع السلاح عاماً جديداً. واسمحوا لي أن أهنئكم على توليكم الرئاسة وعلى الأسلوب الملتزم والصريح للغاية الذي اضطلعتم به بمسؤولياتكم. وأؤكد لكم دعم وفد بلدي التام. وأود أيضاً أن أعتنم هذه الفرصة لأحيي مرة أخرى الزملاء الذين سعدت بالعمل معهم خلال السنوات الأخيرة في شتى السياقات، وكذلك في المؤتمر، وأن أرحب بالزملاء الجدد الذين انضموا إلينا في المؤتمر منذ العام الماضي. وأود أيضاً أن أهنئ الأمين العام بالنيابة، السيد مايكل مولر، وأتمنى له التوفيق في دوره الجديد.

وكما لاحظ جاري السفير فان دير كفاست في الأسبوع الماضي، فإن كل سنة جديدة تحمل معها أملاً جديداً. ونيوزيلندا، بطبيعة الحال، يحدوها الأمل في أن يتمكن المؤتمر أخيراً في هذا العام من الاضطلاع بمسؤولياته وأن يستجيب للنداءات الكثيرة التي تدعوه إلى مباشرة أعماله.

ومن المؤكد أن هذه النداءات قد أصبحت أكثر إلحاحاً مع مرور السنين. وهي تكشف عن تزايد الشعور بالإحباط لأن المؤتمر لم يتمكن منذ ١٧ عاماً حتى الآن من الوفاء بولايته، ولا حتى من أن يتجاوز كثيراً المناقشات الإجرائية. ولم يحرز المؤتمر أي تقدم في أي من البنود المدرجة في جدول أعمالنا. وإننا لم نتفق، ما عدا في مناسبة واحدة قصيرة ولكن عابرة، على كيفية ترجمة جدول أعمالنا إلى برنامج عمل.

ويبدو أن هذا يوحى للمراقب الخارجي بأن المؤتمر لا يولي أهمية حقيقية للمسائل المدرجة في جدول أعماله ولا يبالي بالتطورات التي تقع خارج المؤتمر ولا بآراء الجهات الخارجية. وهذا التقييم لا يفتقر إلى الصواب. والذين يشاركون من بيننا في أعمال المؤتمر ربما تكون لديهم وجهة نظر أكثر دقة في أسباب عدم إحراز تقدم، ولكن هذا لا يغير سجلنا الكئيب.

ومن هذا المنطلق، يرحب وفد بلدي ترحيباً حاراً برسالة الأمين العام للأمم المتحدة، السيد بان كي - مون، إلى المؤتمر في الأسبوع الماضي. فقد اعترفت بحق بقدرة هذه الهيئة على أن تكون قوة دافعة من أجل بناء عالم أكثر أمناً وبناء مستقبل أفضل، كما اعترفت أيضاً بالجهود الحادة التي بذلت لكسر الجمود الذي استحكم بهذه الهيئة.

ويجب أن يكون واضحاً لنا جميعاً أن النهج الذي نسير عليه في القيام بأعمالنا يجب أن يتغير إذا أردنا إحراز تقدم. فالمطلوب زيادة البراغمية التي تعكس حسب الأصول أولويات كل وفد. ومن شأن ازدياد الهيئة انفتاحاً، وزيادة عدد أعضائها فضلاً عن المشاركة الكاملة للمجتمع المدني أن يساهم في تحقيق أهدافنا وضمان أن لا يبتعد المؤتمر كثيراً عن رغبات الأغلبية الساحقة من المجتمع الدولي بحيث يصبح، عملياً، مجرد حبر على ورق. فما نفع مؤسسة لم تفلح منذ وقت طويل في أداء غرضها الأساسي؟

وقد انصب تركيز هذه الهيئة منذ سنوات عديدة على الاتفاق على برنامج عمل "متوازن وشامل". وفي الآونة الأخيرة، سعى الفريق العامل غير الرسمي في العام الماضي سعياً مشكوراً إلى تيسير الاتفاق على هذا ولكنه لم يتمكن من القيام بذلك.

وما زالت نيوزيلندا تدعو إلى اتفاق على برنامج عمل يتضمن ولاية تفاوضية واضحة بشأن المواد الانشطارية. ونحن على استعداد لإبداء المرونة بشأن ما تتضمنه هذه الولاية، ولكن إذا ما استمر الجمود الذي طال أمده بشأن هذا البرنامج، كما يبدو على الأرجح، فإننا سنعمل بدلاً من ذلك على اجتماعات فريق الخبراء الحكوميين المعني بالمواد الانشطارية لدفع عجلة أعمالنا.

وفي الوقت نفسه، نود أيضاً أن نرحب باهتمام المؤتمر بقضايا مثل الإطار اللازم لتحقيق نزع السلاح النووي وتكثيف النظر في المسار المفضي إلى الهدف النهائي المتمثل في نزع السلاح النووي، وهو الهدف الذي نلتزم به جميعاً. وستشكل الورقة الصادرة عن ائتلاف البرنامج الجديد في العام الماضي وقدمتها هنا في المؤتمر مصر التي كانت تضطلع وقتئذ بمهمة المنسق، أحد الأسس المفيدة لنا للشروع في هذه المناقشات.

ومن الصعب ألا نقارن بين انعدام التقدم المؤسف هنا في المؤتمر والإنجازات الهامة التي تحققت خارجه في العام الماضي. وكان إبرام معاهدة تجارة الأسلحة، بطبيعة الحال، إنجازاً تاريخياً. فالأحكام الواردة فيها النازمة لوضع معايير للنقل غير المنظم حتى الآن للأسلحة التقليدية ستؤدي إلى تحسين أمن البشرية على الصعيد العالمي.

وفي ما يتعلق بنزع السلاح النووي، تشمل النجاحات البارزة التي تحققت في العام الماضي عقد اجتماعات الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالمضي قدماً بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف؛ واجتماع الجمعية العامة الرفيع المستوى المعني بنزع السلاح النووي؛ وازدياد الوعي بما يترتب على استخدام الأسلحة النووية من عواقب إنسانية وخيمة. وكل هذه الإنجازات تمثل تقدماً في مجال نزع السلاح النووي يمكننا أن نبني عليه كما قال الأمين العام بان في الأسبوع الماضي.

وكان من دواعي سرور نيوزيلندا أن تسهم مؤخراً في تغيير اتجاه مناقشة نزع السلاح النووي. وهذا التغيير قد حان وقته منذ وقت طويل من حيث السعي لإعادة أمن البشرية إلى مركز الصدارة في النقاش. ويمثل المؤتمر الذي سيعقد في المكسيك في الشهر المقبل جزءاً هاماً من هذه العملية، ونحن نتطلع إلى المشاركة في المناقشات التي ستجري فيه.

وعلى الرغم من الأمل الذي يحدونا جميعاً في العام الجديد، فإنني أظن أن عام الحصان قد لا يكون العام الذي سينكسر فيه الجمود المستحكم بالمؤتمر. ولكن هذه ليست نتيجة مفروغاً منها، وسندعم كل الجهود الرامية إلى إحراز تقدم، نظراً لما للتقدم المحرز بشأن المسائل المدرجة في جدول أعمالنا من أهمية بالنسبة للأمن العالمي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثلة نيوزيلندا على كلمتها وعلى الكلمات اللطيفة التي وجهتها إلى الرئيس. وأعطي الكلمة الآن لممثل البرازيل، بيدرو موتا بينتو كويلو.

السيد موتا بينتو كويلو (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، لما كانت هذه أول مرة أتشرف بالتكلم فيها أمام مؤتمر نزع السلاح، أود في البداية أن أهنئكم على توليكم الرئاسة الأولى لدورة عام ٢٠١٤. وأنا على ثقة من أنه لن يُدخر أي جهد تحت قيادتكم القادرة لتوجيه المؤتمر في المسار الصحيح.

وإنه لامتياز وشرف لي أن أمثل بلدي في هذه الهيئة الموقرة جداً. ولا تزال البرازيل تولي أهمية قصوى لمؤتمر نزع السلاح بوصفه المحفل الوحيد للتفاوض بشأن نزع السلاح. ونشعر ببالغ القلق لأن المؤتمر لم يتمكن خلال ثماني عشرة سنة مضت من التوصل إلى اتفاق بشأن برنامج عمل لمعالجة البنود المدرجة في جدول أعماله معالجة موضوعية. وفي هذا الصدد، يجب علينا التغلب على الجمود الذي ما برح يمنع اعتماد وتنفيذ برنامج عمل متوازن وشامل.

ودعوني أبدأ بشرح موجز لرؤيتنا للجمود الراهن في المؤتمر. فنحن نعتقد أن المشاكل التي يواجهها المؤتمر ليست بسبب نظامه الداخلي أو بسبب قاعدة توافق الآراء. وهي أساساً ذات طابع سياسي ولا يمكن فصلها عن التحديات الحالية التي يواجهها جدول أعمال السلام والأمن الدوليين.

وبغية كسر هذا الجمود الذي طال أمده، علينا أن نعالج الأسباب الجذرية للجمود في مفاوضات نزع السلاح المتعددة الأطراف. وفي نهاية المطاف، فإن ما ينبغي معالجته هو استمرار

الافتقار إلى الإرادة السياسية للنهوض بالتزام جدي في هذا المجال من نزع السلاح النووي. والبرازيل ترفض توجيه أي إنذار إلى المؤتمر. فإلقاء اللوم على المؤتمر أو على آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح لعدم تحقيق نتائج ملموسة في مجال نزع السلاح النووي لا يخدم هدف تقديم الحلول للتحديات الجماعية التي نواجهها. والدعوة إلى إنشاء بديل للمؤتمر ستكون حلاً سهلاً، بيد أنه حل يضعف عملية نزع السلاح المتعدد الأطراف وقد تترتب عليه عواقب غير متوقعة تصيب تطلعاتنا على المدى البعيد. وتعتقد البرازيل أن أي جهد للإصلاح ينبغي أن ينظر إلى آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح ككل، وعساه ينظر إليها في سياق الدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة بشأن نزع السلاح.

وقد أخذت البرازيل على عاتقها التزاماً قوياً طويل الأمد بإزاء نزع السلاح النووي. ولا يزال يساورنا بالغ القلق إزاء العواقب الإنسانية الوخيمة المترتبة على أي استعمال محتمل للأسلحة النووية. وبالرغم من توافق الآراء الدولي المتزايد بشأن عدم مشروعية استخدام الأسلحة النووية والأجهزة النووية فلا يزال يوجد ما يقدر بعشرين ألف جهاز نووي. وإن مجرد وجود ترسانات نووية يشكل عنصراً يزعزع استقرار السلم والأمن الدوليين.

وفي بعض الأحيان، تقع الأحداث الكبرى دون سابق إنذار. ويمكننا أن نتذكر سقوط جدار برلين حيث اندلعت ثورة. وقد كنت في واشنطن في عام ١٩٧٩ عندما اندلعت الثورة الإيرانية. وفي ذلك الوقت، لا أحد، ولا في أي صحيفة - وأدعوكم إلى إلقاء نظرة على الصحف في واشنطن والدوريات في الولايات المتحدة - لقد كنت هناك في ذلك الوقت في السفارة، ولم يأت أحد على ذكر الثورة الإيرانية. فالأحداث الكبرى تقع أحياناً دون سابق إنذار. وأعتقد أنه يمكن تقصي أسباب القلق إزاء ما لا يحدث في المؤتمر على محمل بعض التوقعات الإضافية بشأن كيف يمكننا أن نثق في التزام "الحصان الأزرق" الذي تحدث عنه مؤخراً الأمين العام للأمم المتحدة.

وما دامت الترسانات النووية موجودة، فإن العالم لن يكون في منجى على الإطلاق من مخاطر انفجار نووي مدمر، سواء عن قصد أو عن غير قصد. وما دامت هناك مجموعة محدودة من البلدان ترى أن من حقها امتلاك أسلحة نووية، سيظل هناك دائماً خطر في احتمال قيام دول أخرى وجهات فاعلة من غير الدول بمحاولة حيازة هذه الأسلحة أو تطويرها. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الاحتفاظ بترسانات نووية ومواصلة تطويرها يقوضان جهود نزع السلاح وعدم الانتشار ويمكن أن يشجعا أيضاً على قيام سباق للتسلح.

ونزع السلاح النووي ليس مجرد التزام قانوني التزمت به الدول الحائزة لأسلحة نووية، بل إنه أيضاً من أكثر التدابير فعالية لمكافحة انتشار الأسلحة النووية. ومع اقتراب موعد الدورة الجديدة لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، نتوقع من الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تتخذ إجراءات ملموسة وجدية. وكما ندرك جميعاً، كان منع الانتشار الأفقي للأسلحة النووية أحد النجاحات النسبية التي حققها نظام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ومع ذلك، لا يمكن أن يقال الشيء ذاته عن جانب نزع السلاح النووي للمعاهدة، حيث لا تزال الدول الحائزة للأسلحة النووية مقصورة في امتثالها للمعاهدة. ولقد حان الوقت لأن تنفذ هذه الدول التدابير المتعلقة بنزع السلاح النووي التي اتفقت على تنفيذها بموجب المعاهدة وعملاً بخطط العمل المتفق عليها في المؤتمرين الاستعراضيين لعامي ٢٠٠٠ و ٢٠١٠.

وتؤيد البرازيل، على سبيل الأولوية، إنشاء لجنة مخصصة في إطار مؤتمر نزع السلاح بغية بدء مفاوضات بشأن برنامج لإزالة الأسلحة النووية بشكل تام، بما في ذلك وضع اتفاقية بشأن الأسلحة النووية يدعمها نظام قوي للتحقق. ولكننا مستعدون للنظر في المقترحات المتعلقة ببدء مفاوضات بشأن أي من القضايا الرئيسية المدرجة في جدول الأعمال.

ونرى أن المؤتمر ينبغي أن تتوفر له الظروف السياسية للتفاوض على صك يمنح الدول غير الحائزة لأسلحة نووية ضمانات ضد استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها من قبل الدول الحائزة للأسلحة النووية. وينبغي أن تكون هذه الضمانات قاطعة ومشروطة وغير مشروطة وملزمة قانوناً. إذ لا تكفي الإعلانات السياسية غير الملزمة.

ونحن يساورنا القلق من ازدياد المؤشرات على وجود سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وفي هذا الصدد، تؤيد إنشاء فريق عامل للتفاوض على معاهدة لحظر نشر الأسلحة واستخدام السواتل كأسلحة وحظر أي نوع من الهجوم على الأجهزة التي تدور في مدار حول الأرض. وشاركت البرازيل مؤخراً في فريق الخبراء الحكوميين المنشأ بموجب قرار الجمعية العامة ٦٨/٦٥. ويسرنا أن فريق الخبراء الحكوميين سلم بأن تدابير الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي قد تشكل الأساس لتدابير ملزمة قانوناً في المستقبل.

كما تؤيد البرازيل بدء مفاوضات على معاهدة المواد الانشطارية في إطار المؤتمر. ويسر البرازيل أن ترى أن فريق الخبراء الحكوميين سيقدم قريباً، بناء على طلب الجمعية العامة للأمم المتحدة، توصيات بشأن الجوانب التي يمكن أن تسهم في وضع معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. ونحن على استعداد للمشاركة بنشاط في مناقشات فريق الخبراء الحكوميين. وكما نعلم، فإن مخزونات المواد الانشطارية الحالية تكفي لمواصلة إنتاج الأسلحة النووية لقرون قادمة. وبغية التأثير على جهود نزع السلاح النووي، يجب أن تعالج معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية بطريقة أو بأخرى مسألة الإنتاج السابق أو المواد الموجودة سلفاً.

وتدرك البرازيل تماماً أنه لا يمكن إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية بين عشية وضحاها. وفي الوقت نفسه، ندرك أن هناك حاجة ملحة إلى تجديد الجهود المبذولة في إطار النظام المتعدد الأطراف لتحقيق هذا الهدف. وقد حان الوقت لاعتماد جدول زمني أو أفق سياسي من نوع ما، مشفوعاً بمعايير واضحة لإزالة الأسلحة النووية.

ومرة أخرى، أغتنم هذه الفرصة لأؤكد لكم دعم وفد بلدي الكامل لمساعدكم. ونحن نتطلع إلى المشاركة في المناقشات المتعلقة باعتماد برنامج عمل من أجل بدء مفاوضات وتعزيز التفاهات المشتركة بشأن بنود جدول الأعمال، لا سيما البنود المتعلقة بنزع السلاح النووي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل البرازيل على كلمته وعلى الكلمات اللطيفة التي وجهها إلى الرئيس. وأعطي الكلمة الآن لممثل أوكرانيا، السفير يوري كليمنكو.

السيد كليمنكو (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، حضرات الزملاء الموقرين، أشكركم على تهانيتكم وكلماتكم الرقيقة بشأن انضمام بلدي إلى هذا الحفل المشهور بشأن نزع السلاح.

ولما كانت هذه هي المرة الأولى التي أدلي فيها بكلمة في مؤتمر نزع السلاح، اسمحوا لي أن أبدأ بتهنئتك، سيادة الرئيس، على توليكم هذا المنصب في هذا المنعطف الحاسم الذي يمر

به المؤتمر وأن أتمنى لكم كل النجاح في مساعيكم. وأود أن أؤكد لكم كامل دعم وتعاون وفد بلدي.

وإنه لشرف كبير وامتياز خاص لي أن أحضر في هذه القاعة وأن أنضم إلى مؤتمر نزع السلاح بصفتي ممثلاً دائماً لأوكرانيا. وقبل سنوات عديدة أصبح نزع السلاح وتحديد الأسلحة نقطة البداية لحياتي الدبلوماسية.

فنزع السلاح العام والكامل وتعزيز نظام عدم الانتشار يكمنان في صميم أولويات أوكرانيا في مجال السلم والأمن الدوليين. وما برح بلدي منذ عقود يدعم ويشجع باستمرار الدعوة إلى الإزالة الكاملة للأسلحة النووية باعتبارها الضمان الحقيقي الوحيد لتفادي كارثة نووية.

وأوكرانيا دلت على موقفها النشط تحقيقاً لهذا الهدف، وأخذت زمام المبادرة بالتخلي طوعاً عن قدراتها النووية والانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بوصفها دولة غير حائزة للأسلحة النووية في ١٩٩٤.

وأكدت أوكرانيا مجدداً التزامها بتعزيز نظام عدم الانتشار وأيدت الجهود العالمية بشأن تأمين المواد النووية من الخطورة المحتملة لإساءة استخدامها. وفي عام ٢٠١٢ نفذنا تنفيذاً كاملاً التزامنا بالتخلي عن استخدام اليورانيوم العالي التخصيب في مرافق البحوث النووية المدنية والتخلص من جميع مخزونات اليورانيوم العالي التخصيب.

وفي ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ سنحتفل بالذكرى السنوية العشرين لمذكرة بودابست بشأن الضمانات الأمنية. ونحن نؤمن إيماناً راسخاً بأن هذا الحدث التاريخي ينبغي أن يحظى بالاهتمام المناسب من قبل الأوساط الدولية المعنية بنزع السلاح، بما في ذلك مؤتمر نزع السلاح.

وفي الوقت نفسه، بعد مرور عقدين على إبرام المذكرة، لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله لضمان فعالية توفير ضمانات أمنية فعالة وملزمة قانوناً إلى الدول غير الحائزة لأسلحة نووية الأطراف في معاهدة عدم الانتشار النووي. وتعتبر مسألة الضمانات الأمنية السلبية إحدى الأولويات الرئيسية في جدول أعمال المؤتمر وتشكل لبنة لا غنى عنها في عملية نزع السلاح على طريق "الصفر الشامل". وأثبت العديد من المشاورات الدولية مراراً، بما في ذلك المناقشات التي جرت في إطار مؤتمر نزع السلاح، أن الوقت قد حان للتفاوض على هذه المسألة.

وإن توفير ضمانات أمنية سلبية ملزمة قانوناً من شأنه أن يبعث برسالة عالمية قوية تشي الدول عن الحصول على أسلحة نووية، ويحسن الثقة المتبادلة، ويعزز نظام عدم الانتشار ويشجع على إيجاد نوعية جديدة من الأمن الإقليمي والعالمي.

ونشجع الدول الحائزة لأسلحة نووية على إعادة تأكيد التزاماتها المنصوص عليها في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة وتعزيز هذه الالتزامات قانوناً.

ورغم أننا ندرك الصعوبات التي تعترض تنفيذ المعاهدات الدولية القائمة وإنفاذ معاهدات جديدة، ونشعر بالقلق إزاء الجمود الذي طال أمده في مفاوضات نزع السلاح، فإننا نؤكد مجدداً التزامنا الكامل بصون وتعزيز مؤتمر نزع السلاح بوصفه المحفل الوحيد المتعدد الأطراف القادر على تحقيق نتائج ملموسة حتى في أصعب الظروف.

ونظراً إلى أن مستقبل مفاوضات نزع السلاح المتعددة الأطراف وآلية نزع السلاح هما على المحك، نرى ضرورة ملحة لتكثيف الجهود من أجل التنشيط الفعال لأعمال المؤتمر.

وأوكرانيا مصممة على تقديم الدعم غير المحدود للحوار البناء الهادف إلى كسر الجمود الحالي والعودة بالمؤتمر إلى العمل الفعال من خلال التوصل إلى حل وسط بشأن برنامج عمل متوازن وشامل وتنفيذه لاحقاً.

ولكن إذا ظل المؤتمر يواجه طريقاً مسدوداً، تعين علينا أن نستغل كل فرصة لتوفير ظروف أفضل للأعمال الموضوعية المقبلة. وفي هذا السياق، يمكن للمؤتمر أن يواصل المناقشات بشأن القضايا الجوهرية والنظر في اتخاذ تدابير منهجية بهدف تحسين أدائه وفق المبادئ المحددة في مجموعة مقترحات السيد توكايف.

وقد أثبتت سنوات من المناقشات أن حجر العثرة الرئيسي في الجهود الرامية إلى تنشيط المؤتمر ما برح يتمثل في مواقف لا يمكن التوفيق بينها إزاء اعتماد نهج متوازن نحو نزع السلاح النووي وعدم الانتشار عموماً وإزاء الولاية المتعلقة بإجراء مفاوضات على معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية بشكل خاص.

وينبغي النظر إلى هدي نزع السلاح وعدم الانتشار لمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية على قدم المساواة وأن يحصل على نفس المستوى من اهتمامنا. ونعتقد أن جميع المسائل، بما في ذلك مسألة المخزونات القائمة، ينبغي تناولها أثناء المفاوضات، بدلاً من أن تظل حجر عثرة يمنع المؤتمر من القيام بأعمال موضوعية.

وعلاوة على ذلك، فإن المفاوضات الموازية بشأن المسائل التي ثبت بوضوح أنها باتت جاهزة للبحث وتحظى بدعم المجتمع الدولي على نطاق واسع هي السبيل الوحيد الموثوق به لتذليل الخلافات المستحكمة.

ونظراً إلى خصوصية طابع برنامج نزع السلاح والقضايا المطروحة الأكثر إلحاحاً، وهي إدراج الإنتاج ومخزونات المواد الانشطارية في إطار نظام شفاف وغير تمييزي ويمكن التحقق منه دولياً، فضلاً عن توفير ضمانات أمنية ملزمة قانوناً، فإنه لا يكاد يوجد أي بديل ناجع في الأفق.

ونرى أن من شأن تسيير عمليتين متوازيتين للتفاوض على المعاهدة ولتقديم ضمانات أمنية سلبية أن يسهما في بناء الثقة وأن يعزز الواحد منهما الآخر، بما يوفر الدعم اللازم لعملية نزع السلاح المتسمة بالتعقيد.

ورحبت أوكرانيا وأيدت بشدة تكثيف الجهود لكسر الجمود المستمر خلال عام ٢٠١٣. ورغم أن النتيجة كانت معتدلة بعض الشيء، فإن أوكرانيا تشيد باتخاذ المؤتمر لقرار إنشاء فريق عامل غير رسمي لإعداد برنامج عمل. فالقرار يشهد على قدرة المؤتمر على اتخاذ قرارات بتوافق الآراء، وتطويق الخلافات وإيجاد حلول توفيقية، كما يتيح القرار فرصة لتعزيز جهودنا في وضع الحلول العملية اللاحقة. ونعتقد أنه ينبغي إعادة التأكيد على ولاية الفريق العامل لعام ٢٠١٤ والفترة المقبلة إلى حين تحقيق نتائج جديدة وبدء مفاوضات موضوعية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل أوكرانيا على كلمته وعلى الكلمات اللطيفة التي وجهها إلى الرئيس. وأعطي الكلمة الآن لممثل سويسرا، السفير أورش شميد.

السيد شميد (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): السيد الرئيس، اسمحوا لي أن أهنيكم بحرارة على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح وأن أؤكد دعم وفدي الكامل لكم في أداء مهامكم. كما أود أن أشكر الرؤساء الذين سبقوكم، وبخاصة آيرلندا، على توجيهنا بمهارة نحو اعتماد تقرير المؤتمر وإصدار القرار المتصل بذلك في اللجنة الأولى. وأخيراً، أود أن أعرب عن امتناني للأمين العام السابق للمؤتمر، السيد قاسم - جومرت توكايف، على دعمه الثابت لهذه الهيئة، وأن أرحب بخلفه، السيد مايكل مولر.

ويبرهن وجود الأمين العام للأمم المتحدة في الأسبوع الماضي على أنه لا يزال يعلق أهمية على هذه الهيئة بالرغم من الصعوبات التي تواجهها. وقد أكد قلقه إزاء الشلل الذي أصاب المؤتمر، ونحن نشاطره هذا القلق الذي أكدنا عليه مراراً. ولهذا السبب قدمت سويسرا، بالتعاون مع الدول الشريكة، مشروع قرار إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والستين بشأن تنشيط أعمال المؤتمر وأبقت الموضوع في جدول أعمالها.

ورغم أننا نأسف بشدة لأن المؤتمر لم يتمكن مرة أخرى من اعتماد برنامج عمل في العام الماضي، نشعر بالتفاؤل لأنه قام بتعميق المناقشة بشأن تنشيط أعماله ومشاركة عدد كبير من أعضائه بنشاط في المناقشة. وقد جري تقديم عدد من المقترحات المبكرة خلال هذه المناقشات ونرحب بالقرار الذي اتخذته المؤتمر لإعمال أحد هذه الاقتراحات، أي إنشاء الفريق العامل غير الرسمي المكلف بوضع برنامج عمل موضوعي قوي يتيح التنفيذ التدريجي. ويشكل هذا التطور مجهوداً جماعياً مشجعاً يدل على عزم أعضاء المؤتمر على كسر الجمود الحالي.

وسيكون اعتماد وتنفيذ برنامج عمل أفضل طريقة لتنشيط أعمال المؤتمر. ولذلك نحن ممتنون جداً للجهود التي تبذلونها من أجل تحقيق هذه الغاية. وإذا تكللت هذه الجهود بالنجاح تعين علينا التركيز حينئذ على ثلاث أولويات.

أولاً، سيكون من المستحسن تحديد ولاية الفريق العامل غير الرسمي. فالفريق العامل ل يكن لديه متسع كبير من الوقت قبل نهاية دورة ٢٠١٣ لإنجاز الولاية المكلف بها. ونرى أن ثمة ما يبرر إعطاء الفريق فرصة لاستكشاف ولايته بالكامل. وقد بدأ الفريق العامل النظر في طريقة تناول المؤتمر لبرنامج العمل منذ إنشائه عام ١٩٧٨ لكنه لم يتمكن من تركيز الاهتمام اللازم على هذا الموضوع الهام.

والأولوية الثانية الواضحة في غياب برنامج عمل هي البدء بحوار يركز على المواضيع المدرجة في جدول الأعمال. وكما أكد الأمين العام، فإن المشاركة في حوار يمهّد للخطوات المقبلة ستكون إحدى سبل جعل المؤتمر أكثر مواكبة لجرى الأمور. ولكي يكون الحوار مثمراً قدر الإمكان، فمن المهم أن لا يتخذ شكل جدول زمني للأنشطة فحسب، بل ينبغي تنظيمه بالشكل المناسب. وهذا النهج، في رأينا، يشمل اختيار وتعيين منسق لكل من المواضيع التي سيتم تناولها يتولى مسؤولية تنظيم المناقشات وإدارتها وقيادتها ثم تقديم تقرير عنها. ومن شأن تبادل الآراء على نحو تفاعلي بإسهام مشاركين من الخارج، سواء كانوا خبراء من العواصم أو الأوساط الأكاديمية، أن يساعد على تعزيز مضمون المناقشات.

والأولوية الثالثة الواضحة في غياب برنامج عمل تتمثل في تعميق تبادل الآراء بشأن تنشيط أعمال المؤتمر. وقد تمخض الحوار الحيوي المعقود في هذا الصدد في عام ٢٠١٣، في جملة أمور، عن ثلاثة مقترحات قدمها الأمين العام للمؤتمر. وفي حين جرى تنفيذ أولى هذه المقترحات عن طريق إنشاء فريق عامل غير رسمي، سيكون من المفيد أن ينظر المؤتمر في المقترحين الآخرين أيضاً، بما في ذلك إنشاء هيئة فرعية مكلفة بتحسين كفاءة أداء المؤتمر، علماً بأن إنشاءها يستلزم دراسة مفصلة لأساليب عمل المؤتمر. وبشأن تعيين مقرر خاص مسؤول عن مسألة فتح باب المؤتمر أمام أعضاء جدد وتوسيع مشاركة المجتمع المدني فيه، فإننا نجد أن هذا الاقتراح أيضاً قد جاء في حين وقته نظراً إلى الخلل القائم بين النطاق العالمي للمواضيع التي يتناولها المؤتمر وتكوين المؤتمر.

فأعمال المؤتمر ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالجهود التي تضطلع بها هيئات وآليات أخرى. ويجب أن يراعي المؤتمر هذه المسائل في أنشطته، بما في ذلك إقامة حوار منظم، إذا أراد أن يظل مواكباً تماماً لجرى الأمور.

ويشكل تنفيذ خطة العمل التي اعتمدها مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة في عام ٢٠١٠ عنصراً بالغ الأهمية بالنسبة لمعظم الدول الأعضاء في المؤتمر وينبغي أن تسترشد به في جهودها. ويتضمن الباب المخصص لنزع السلاح في خطة العمل ٢٢ تدبيراً، وجميعها أهمية بالغة. وللمؤتمر دور رئيسي في تنفيذ العديد من هذه التدابير، ولكن الشلل الذي أصابه يهدد إعمالها بصورة كاملة.

والاجتماع الأول لفريق الخبراء الحكوميين المكلف بصياغة توصيات بشأن الجوانب التي يمكن أن تسهم في اعتماد معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية المستخدمة في صنع الأسلحة النووية، المقرر عقده في هذا الربيع في جنيف، يعد حدثاً كبيراً في برنامج عمل نزع السلاح. ولا يزال هذا الموضوع يشكل صلب أعمال المؤتمر؛ ولذلك ينبغي للمؤتمر أن يفكر في كيفية الاستفادة من اجتماعات فريق الخبراء الحكوميين هذه لتعميق أعماله في هذا المجال.

وينبغي لمسألة البعد الإنساني لنزع السلاح النووي أن تثير مناقشاتنا. فهذا البعد يشكل أساس أهداف معاهدة عدم الانتشار ونزع السلاح على السواء وجزءاً لا يتجزأ من الوثيقة الختامية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠. وأوضح المؤتمر الذي عقد في أوصلو في عام ٢٠١٣ أن استخدام الأسلحة النووية ستكون له آثار مدمرة، وأن الاحتياجات الفورية في مجال المساعدة لن تحظى باستجابة ملائمة وشدد على ضرورة مواصلة المناقشات وتعميق معارفنا عن هذه الآثار. ولهذا السبب نشكر المكسيك على تنظيم مؤتمر متابعة في شباط/فبراير المقبل. ويمكننا أن نعلن من الآن أننا سوف نشارك في هذا الحدث، ونأمل أن يشارك فيه جميع الدول والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية المعنية بهذا الموضوع.

وبوسع مؤتمر نزع السلاح أن يستند إلى تطورات أخرى لدفع عجلة أعماله في مجال نزع السلاح النووي. وفي قرارها ٤٦/٦٨، المعنون "المضي قدماً بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف"، طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام للأمم المتحدة أن يحيل إلى المؤتمر تقرير الفريق العامل المفتوح العضوية الذي أنشئ في عام ٢٠١٣ لوضع مقترحات للمضي قدماً بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف من أجل إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية

لينظر في هذا التقرير. وأسفرت جهود الفريق العامل عن وضع وثيقة موضوعية متوافق الآراء تتضمن عدداً كبيراً من المقترحات. ومن المؤكد أن استعراض هذا التقرير سيثري أعمال المؤتمر.

كما يمكن للمؤتمر أن يستند في أعماله إلى التطورات المستجدة في مجالات أخرى غير مجال نزع السلاح النووي. وفي قرارها ٥٠/٦٨ بشأن تدابير الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي، قررت الجمعية العامة أن تحيل التوصيات الواردة في تقرير فريق الخبراء الحكوميين المعني بتدابير الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي في عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣ إلى المؤتمر وهيئات أخرى، مثل لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية، لاستعراض هذه التوصيات.

وفي هذا السياق، نلاحظ أيضاً باهتمام كبير البيان الذي أدلى به الاتحاد الروسي في الأسبوع الماضي عن اعترامه أن يقدم قريباً نسخة محدثة من مشروع المعاهدة بشأن منع وضع أسلحة في الفضاء الخارجي الذي يعمل عليه مع الصين. وفي ضوء تزايد أهمية الدور الحيوي للتطبيقات الفضائية لعدد متزايد من البلدان، يمثل أمن الفضاء الخارجي وسلامته واستقراره مسألة رئيسية، ونحن نعتزم المشاركة الكاملة في المناقشات ذات الصلة بهذا الموضوع.

وهذه ليست سوى أمثلة قليلة على العناصر التي ينبغي مراعاتها في أعمالنا بالنظر إلى أن التطورات التي تجري في مجال نزع السلاح كثيرة جداً. ونعتقد أيضاً أن المؤتمر ينبغي ألا يستبعد نفسه من النظر في التحديات الجديدة في مسائل نزع السلاح. وينص جدول الأعمال على هذه الإمكانية وبهذه الطريقة وحدها سيتمكن المؤتمر من استعادة أهميته.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل سويسرا على كلمته وعلى الكلمات اللطيفة التي وجهها إلى الرئيس. وأعطي الكلمة الآن لممثل أستراليا، السفير بيتر وولكوت.

السيد وولكوت (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، اسمحوا لي أن أهنيكم على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح، وأن أرحب بالطريقة الاستباقية والمبتكرة التي تديرون بها رئاستكم للمؤتمر. وأود أن أؤكد على دعمي ودعم وفد بلدي لكم.

ولقد عقدت أستراليا العزم على رؤية مؤتمر نزع السلاح يعود إلى العمل والوفاء بولايته للتفاوض على معاهدات نزع السلاح المتعددة الأطراف. ولهذا السبب سنواصل دعم الجهود المبذولة من أجل اعتماد وتنفيذ برنامج عمل جدي في جميع القضايا الأساسية الأربع. ونذكر تماماً المشاكل التي تواجه المؤتمر في اعتماد وتنفيذ برنامج عمل. ونرى أن الجمود في المؤتمر هو نتيجة للحقائق السياسية خارج هذه القاعة. ولكن لا ينبغي التعلل بهذا التفسير للتقاعس عن العمل. وإن لم تتغير هذه الحقائق بطريقة تسمح للمؤتمر باستئناف دوره التفاوضي الصحيح، فإنها سوف تكسح المؤتمر من طريقها بسبب عدم مواكبته لمجرى الأمور.

ولا شك في أن المؤتمر لا يزال في مرحلة حرجية. ولذلك فإننا بحاجة إلى التفكير في ما يمكننا أن نفعله على نحو مفيد في هذا المكان خلال السنة المقبلة أو نحو ذلك. وترى أستراليا أنه ينبغي لأعضاء هذا المؤتمر أن يواصلوا الضغط لوضع برنامج عمل جدي؛ ولكن عند القيام بذلك، ينبغي لنا أن نبحت عن سبل تمكننا من تحقيق قدر كبير من التقدم بخصوص بنود جدول الأعمال الأساسية وأن نساعد في إعداد المؤتمر للمفاوضات.

وأود أن أتناول أحد جوانب جدول الأعمال. فقد دأبت أستراليا منذ وقت طويل على دعوة المؤتمر للتركيز فوراً على إعداد معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. وأستراليا لا تعتبر معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية الخطوة المنطقية التالية فحسب في عملية نزع السلاح النووي، بل وتعتبرها أحد الأركان الأساسية أيضاً في تلك العملية. فالمواد الانشطارية هي العنصر الأساسي للأسلحة النووية. ووقف إنتاج المواد الانشطارية لأغراض الأسلحة النووية أمر أساسي في تحديد الأسلحة النووية. ولا يمكننا إطلاقاً بلوغ هدفنا المشترك المتمثل في عالم خال من الأسلحة النووية، كما لا يمكننا الحفاظ على هذا العالم، من دون التفاوض على فرض قيود صارمة على إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة. كما لا يمكننا الالتفاف على هذا الأمر، وليس هناك طريق مختصر. فلا يوجد سوى عمل تقني معقد، وكلما أسرعنا في فهم ما يتطلبه هذا العمل - خلافاً للاستغراق في مناقشات نظرية - اقتربنا أكثر من تحقيق أهداف نزع السلاح النووي الذي نسعى إليه جميعاً.

ويتذكر البعض منكم الاجتماعات الأسترالية - اليابانية الجانبية للخبراء في عام ٢٠١١ التي كانت تسعى للتركيز على المسائل المتعلقة بتعاريف معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية والتحقق منها. وهذه الاجتماعات الجانبية كانت تسعى إلى تعزيز المناقشات التقنية ذات الصلة بالمعاهدة. وقد ترأست أستراليا واليابان هذه المناقشات، ولكنهما حظيتا بمساعدة الخبير السويسري القدير الدكتور برونو بيلو، كما أسهم لفيث من المشاركين الملتزمين بحماس في المناقشات. وهذه الاجتماعات الجانبية كانت تهدف إلى بناء زخم للشروع في مفاوضات وسبر أغوار بعض القضايا المعقدة، وأشدد على بعض القضايا فقط، التي سيتم التفاوض بشأنها.

وقد أرسلنا تقريراً عن المناقشات والأسئلة المطروحة بشأن التعاريف والتحقق إلى مؤتمر نزع السلاح، ولكن هناك العديد من المسائل الأخرى التي لم نرد أن نتطرق إليها، بما في ذلك صيغة بدء النفاذ، وحالة المخزونات الموجودة مسبقاً، والترتيبات المؤسسية، وترتيبات تسوية المنازعات وعدم الامتثال.

وفي نهاية آذار/مارس عام ٢٠١٤، سيتيح فريق الخبراء الحكوميين فرصة هامة أخرى للتوصل إلى معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، وهي معاهدة تحظى بتأييد الجمعية العامة للأمم المتحدة. وستكون أستراليا عضواً نشيطاً وملتزماً في فريق الخبراء الحكوميين، وسنعمل مع رئيس المؤتمر وأعضائه الآخرين من أجل تيسير الحلول المستقبلية، والأهم من ذلك، إيجاد وسائل تمكن الفريق من توجيه نتائج أعماله مباشرة إلى مؤتمر نزع السلاح. ولكي يكون لها قيمة حقيقية، من المهم للغاية أن يقوم تفاعل بين أعضاء الفريق وأعضاء المؤتمر بوجه أعم. وينبغي أن تكون العلاقة بين الطرفين علاقة متبادلة. وآمل في أن ييسر هذا الأمر عضوية العديد من زملائي في جنيف أيضاً في فريق الخبراء الحكوميين.

وتدرك أستراليا أن فريق الخبراء الحكوميين لن يتفاوض على معاهدة، إلا أنه سيوفر فرصة بالغة الأهمية لإجراء مناقشات جدية تستند إلى الحقائق لجميع الجوانب التقنية للمعاهدة. وهي تمثل أفضل فرصة لنا منذ التفاوض على ولاية شانون لنستكشف في سياق متعدد الأطراف طائفة واسعة من العناصر التي ستكون جزءاً من معاهدة. وبوسع فريق الخبراء الحكوميين أن ينهض بالمناقشة إلى مستوى جديد. ويمكن للنتائج التي تتمخض عنها أن تكون، ويجب أن تكون، نقطة مرجعية محورية للمفاوضات المقبلة، وينبغي للمؤتمر أن يعمل بالتعاون مع الفريق

حتى نكون، نحن أعضاء المؤتمر، في أفضل حال، أو في أفضل أحوالنا علماً، لبدء مفاوضات في أقرب فرصة ممكنة بشأن هذه الخطوة الأساسية نحو عالم خال من الأسلحة النووية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل أستراليا على كلمته وعلى الكلمات اللطيفة التي وجهها إلى الرئيس. وأعطي الكلمة الآن لممثل إسبانيا، السفير خيل كاتالينا.

السيد خيل كاتالينا (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): السيد الرئيس، أتمنى لكم كل النجاح في الأسابيع المقبلة، وبطبيعة الحال، يمكنكم التعويل على الدعم الكامل لوفدي. وإنني أدلي بكلمة في هذه المناسبة للرد باسم وفد بلدي على كلمة الأمين العام للأمم المتحدة التي ألقاها في هذه القاعة في الأسبوع الماضي.

ويمثل حضور الأمين العام الجلسة الافتتاحية، خلافاً لنصيحة بعض زملائه كما اعترف هو نفسه، دليلاً آخر على إيمانه بهذا المحفل وبقدرتنا على حل خلافاتنا والتوصل إلى توافق في الآراء. وهو يستحق التقدير على هذا الإيمان.

وقد وجه الأمين العام نداء طالب فيه بما نصه "وضع حد لدوامة التشاؤم المستفحلة" التي استحكمت بهذا المحفل. وأرى أن هذه الكلمات تعكس بصدق حقيقة مخزنة. فلا أحد منا بمنأى عن التشاؤم الذي ينبع من أكثر من ١٥ عاماً من الإخفاقات والخلافات - حتى إن هذا التشاؤم يوحي لنا بأن مؤتمر نزع السلاح، الذي يخوض باستمرار في مناقشات بشأن توافق الآراء والنظام الداخلي وبرنامج العمل والمصالح الأمنية الوطنية العليا، غير مهم أو غير معني بالفعل كثيراً بنزع السلاح. وهذا ما كان يشطح إليه تفكيرنا أحياناً، لأن الشيطان يوسوس للقاعدين عن العمل بأفكار غير لائقة.

وبوصفنا عاملين في السلك الدبلوماسي، نود جميعاً أن تضطلع المحافل التفاوضية المتعددة الأطراف بالدور الذي أنشئت من أجله. فإن لم تؤثر فينا الحقيقة سنكون أشبه بمن يقول إننا لا نبالي بعملنا أو بالوقت أو الطاقة اللذين ننفقهما عليه. ومن هذا المنظور، فإن تشاؤم المؤتمر مفهوم تماماً للأسف.

ومع ذلك، انتهى العام الماضي ببصيص من الأمل بإنشاء فريق غير رسمي لتصميم عناصر ومبادرات تركز على برنامج عمل.

وبطبيعة الحال، يجب ألا نبالغ في تقدير أهمية هذا التدبير، كما لا ينبغي لنا أن نقلل من أهميته. فهذا الفريق يتحلى بميزة محفل غير رسمي: أي سياق تتمتع فيه جميع الوفود بقدر أكبر من الحرية لطرح الأفكار والحلول من دون الإمعان في افتراضات أو مواقف مسبقة. والمحفل غير الرسمي بحكم طبيعته أقل عرضة للخطابة والروتين، وهما وبالن يصبیان عادة هذه الجلسات العامة. وعلى الأقل، سيدي الرئيس، هذا ما نريد أن نعتقده، بغية تخليص أنفسنا من التشاؤم.

وسيكون من المححف تقييم فائدة الفريق العامل غير الرسمي في ضوء ضآلة حصاد العام الماضي. فالوقت المتاح لنا كان محدوداً جداً. ويؤيد وفد بلدي إعادة إنشاء الفريق العامل غير الرسمي دون تأخير حالما يتم التأكد، كما أخشى أن يحدث، أنه لا يوجد توافق في الآراء بشأن برنامج عمل.

كما يؤيد وفد بلدي مواصلة مؤتمر نزع السلاح أعماله على نحو منظم بناء على برنامج مناقشات بشأن القضايا الأساسية. وهذا لا يعني أننا بذلك نعتبر المؤتمر يؤدي مهامه. دعوني أقول مرة أخرى بصورة قطعية: إن مؤتمر نزع السلاح هو هيئة تفاوضية ولذلك تتمثل مهمته في التفاوض على اتفاقات متعددة الأطراف بشأن نزع السلاح وتحديد الأسلحة وعدم الانتشار.

بيد أن المناقشات، مهما كانت مثمرة أو موضوعية أو منظمة، لا يمكن أبداً أن تحل محل ذلك الدور التفاوضي. ولكن يسعنا أيضاً في هذا الصدد أن نكون متفائلين، كما ذكرنا الأمين العام بان كي - مون. وإذا كان كل ما يمكن أن نفعله هو أن نتناقل، إذن فلنتناقل على أمل أن تمهد هذه المناقشات الطريق لمفاوضات على أي بند من بنود جدول الأعمال في المستقبل. فالأمل، كما يقول لنا مثل إسباني، هو آخر من يموت. بيد أننا كي نعرف إلى أين نحن ذاهبون، سيدي الرئيس، علينا أن نعرف من أين نحن آتون. ولتحقيق توافقات في الآراء في المستقبل، ينبغي أن يكون بوسعنا أن نسلم بالتوافقات الماضية وألا نغفل عنها. ويجب أن نكون قادرين على البناء على أساسها.

ويفهم وفد بلدي أن توافق الآراء الذي تم التوصل إليه في عام ٢٠٠٩ بشأن برنامج العمل الوارد في الوثيقة CD/1864 التي غالباً ما يُستشهد بها قد لا يزال قادراً على تقديم نموذج صالح لتوافق جديد في الآراء. وهذا بالتالي هو معيارنا ونقطة انطلاقنا. فهل يعني هذا أننا غير مستعدين للابتعاد حتى قليلاً عن ذلك التوافق؟ كلا، على العكس تماماً. بل إن ما يعنيه هو أن وفد بلدي يرى، وأنا أشعر أن معظم الحاضرين في هذه القاعة يرون، أن التفاوض على معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى، أي معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، لا يزال يشكل أولوية، من حيث أنه سيكون أحد التدابير الأساسية لعدم الانتشار ولنزع السلاح أيضاً في نهاية المطاف.

ونحن جميعاً ندرك أن الكثير من الخيارات، المتعلقة بالنطاق والتعاريف والتحقق، سيصبح متاحاً لنا إذا قررنا قراراً قطعياً للجلوس للتفاوض على هذه المعاهدة. وليس الغرض من هذا البيان الخوض في تلك الخيارات، بل أن أشدد على أن وفد بلدي، على غرار العديد من الحاضرين هنا، لا يحكم مسبقاً على توجه تلك المفاوضات أو على نتائجها النهائية، على غرار عدم وجود نتائج مفترضة في ما يسمى بولاية شانون أو الوثيقة CD/1864 سألغة الذكر. وبسبب مرونة التوافقات الماضية ومراعاتها لجميع الحساسيات والمصالح الأمنية تحديداً لا يزال وفد بلدي يعتقد أن تلك التوافقات ينبغي أن تكون معياراً لعملنا في المستقبل.

وأختم كلمتي، سيدي الرئيس، بالإشارة إلى فريق الخبراء الحكوميين المعني بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، الذي سيبدأ أعماله قريباً. وأعتقد أن علينا أن نولي اهتماماً بالغاً لما يقال في الفريق، لأنه سيكون لديه ما يكفي من الوقت والموارد لتحقيق شيء يتجاوز مجرد الخطابات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. فإذا أصحنا السمع لما يحدث هناك، سمعنا كلمات الأمين العام بان كي - مون عندما طلب منا عدم الاستسلام للتشاؤم المستحكم في هذه القاعة.

وعلى الرغم من إخفاقاتنا المتكررة في التوصل إلى توافق في الآراء، فإن القضايا التي تقع ضمن دائرة اختصاصنا هي من الأهمية والخطورة بمكان بالنسبة للمجتمع الدولي برمته، ومن الأهمية

الشديدة بالنسبة إلى مستقبله أيضاً، بحيث لا يجوز أن نسمح لأنفسنا مرة أخرى باستمرار ترف الاستسلام.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل إسبانيا على كلمته وعلى الكلمات اللطيفة التي وجهها إلى الرئيس. وأعطي الكلمة الآن لممثلة فنلندا، السفيرة بايفي كايرامو.

السيدة كايرامو (فنلندا) (تكلمت بالإنكليزية): السيد الرئيس، بادئ ذي بدء، اسمحوا لي أن أهنئكم على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح. وأتمنى لكم كل النجاح في هذا المسعى الهام، ويمكنكم أن تثقوا بالحصول على دعم وفد بلدي الكامل.

وكما سبق لكم أن أشرت عن حق، فإن المؤتمر مصاب بالجمود منذ مدة طويلة جداً بلغت سبعة عشر عاماً، وهذه فترة طويلة جداً. وبالإشارة إلى الخطاب الذي ألقاه الأمين العام بان كي - مون في الأسبوع الماضي، فإننا أيضاً نعتبر مؤتمر نزع السلاح محفلاً تفاوضياً فريداً لنزع السلاح ينهض بمسؤولية خاصة، لا في مجال نزع السلاح فحسب، بل أيضاً في مجال السلم والأمن العالميين الأوسع نطاقاً. ولذلك تقع على عاتقنا مسؤولية البحث عن كل السبل التي يمكن أن تؤدي إلى اضطلاع المؤتمر بأعماله الموضوعية.

وينبغي أن تكون أولويتنا وضع برنامج عمل متوازن وشامل وأن يكون مشفوعاً بولاية تفاوضية بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. ولكن إذا تعذر ذلك في الوقت الراهن، ينبغي أن نواصل البحث عن حلول أخرى. ولذلك فإننا نؤيد استمرار عمل الفريق العامل غير الرسمي. ولا ينبغي أن تستمر هذه الأعمال إلى ما لا نهاية، بل ينبغي أن تكون محدودة زمنياً. وينبغي أن تركز المناقشات غير الرسمية على بناء جسور وتحري جميع السبل الممكنة للتفكير في برنامج عمل.

والهدف من ذلك يتمثل في بناء توافق في الآراء يتيح إمكانية الشروع في أعمال موضوعية. وفي غضون ذلك، ينبغي لنا الاستفادة الكاملة من إمكانيات وضع جدول زمني لأنشطة المؤتمر. وكما أشار الأمين العام، يمكن للمناقشات المنظمة أن تقودنا إلى وضع أطر معاهدات أو غيرها من المقترحات المفيدة. وإننا نؤيد هذا النهج تأييداً كاملاً.

السيد الرئيس، نحن على استعداد لدعم جهودكم ومواصلة المشاورات بأي صورة تلزم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثلة فنلندا على كلمتها وعلى الكلمات اللطيفة التي وجهتها إلى الرئيس. هل يود أي وفد آخر أن يدلي بكلمة؟ لا يبدو أن الأمر كذلك.

وأود أن ألفت انتباهكم إلى الرسالة المؤرخة ١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ التي وقعنا عليها أنا والأمين العام بالنيابة لمؤتمر نزع السلاح، السيد مايكل مولر، وشجعنا بها حكوماتكم على النظر في المشاركة في دورة مؤتمر نزع السلاح لعام ٢٠١٤ على المستوى الوزاري. وفي الواقع، سيستفيد المؤتمر، كما استفاد في الماضي، من دعم ومشورة جميع الحكومات على أعلى مستوى ممكن.

ومن شأن الاجتماعات الرفيعة المستوى التي سيعقدها المؤتمر هذا العام أن تساعد في الحفاظ على الزخم الإيجابي لدورة عام ٢٠١٣ وفي وضع خارطة طريق للمستقبل.

وبهذا نختتم أعمالنا لهذا اليوم. وتُعقد الجلسة العامة المقبلة للمؤتمر يوم الثلاثاء المقبل، ٤ شباط/فبراير ٢٠١٤، الساعة ١٠/٠٠ صباحاً.

وقبل أن أرفع الجلسة، أود أن أعطي الكلمة إلى أمين المؤتمر السيد إيفور فونغ ليدي بإعلان.

السيد فونغ (أمين مؤتمر نزع السلاح) (تكلم بالإنكليزية): أود فقط أن أوجه عناية أعضاء الوفود إلى قائمة المشاركين المؤقتة المعروضة عليكم اليوم والواردة في الوثيقة CD/2014/MISC.1. ونرجو منكم استعراض هذه الوثيقة وإخطار الأمانة بأي تغييرات طرأت في موعد أقصاه يوم الخميس، ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، الساعة ١٦/٠٠. ونحن نعتزم وضع الصيغة النهائية للوثيقة لأنها لا تزال قائمة مؤقتة بأسماء المشاركين.

والإعلان الآخر يتعلق بعناوين البريد الإلكتروني المحفوظة لدى الأمانة. فبعضها لم يعد صالحاً، لأن الوثائق التي نرسلها إلى تلك العناوين ترجع إلينا. ويرجى تحديث عناوين بريدكم الإلكتروني، لأن ذلك سيساعدنا في الوصول إليكم بسهولة أكبر.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر الأمين على هذا الإعلان المفيد، وأنضم إليه في دعوة جميع أعضاء الوفود إلى تحديث عناوينهم بالفعل لدى الأمانة. وُفعت الجلسة. ١١/٢٠ الساعة